

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

مجلس النواب - (المادة 100 من الدستور)

جواب السيد سعد الدين العثماني

رئيس الحكومة

المحور الأول

تخليق الحياة العامة

المملكة المغربية

+٥٨١٨٤+ | ١١٤٣٥٤٥



رئيس الحكومة

٥١٥٤٣١١ | +١٥٤٤

جلسة رقم 1

الثلاثاء

26 شعبان 1438

23 ماي 2017

www.cg.gov.ma

جدول الأعمال

مجلس النواب - جلسة رقم 1

الثلاثاء 26 شعبان 1438 (23 ماي 2017)

فرق ومجموعة الأغلبية	تخليق الحياة العامة	1	المحور الأول
فريق الأصالة والمعاصرة	تخليق الحياة العامة ببلادنا	2	
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية	تخليق الحياة العامة	3	

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

جواب رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني عن السؤال المتعلق ب:

المحور الأول

تخليق الحياة العامة

مجلس النواب - الثلاثاء 26 شعبان 1438 (23 ماي 2017)

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يطيب لي أن ألتقي بكم في هذه الجلسة المتميزة، في إطار الجواب عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة إلى رئيس الحكومة وفق مقتضيات الفصل 100 من الدستور، وهي مناسبة للتواصل مع السيدات والسادة النواب المحترمين وعبركم مع عموم المواطنين والمواطنات. وأود بداية أن أعبر عن شكري لمجلسكم الموقر لتعاونه لجعل هذه الجلسة لحظة للنقاش العميق والرصين، كما أشكر مختلف الفرق على طرحها هذه الأسئلة الهامة والتي تتعلق بمحاور أساسية من السياسة الحكومية، وهي محاربة الفساد وتخليق السياسة العامة من جهة وتفعيل الدبلوماسية الإفريقية للمغرب من جهة ثانية.

وسأتطرق فيما يلي إلى تصور الحكومة لمسألة تخليق الحياة العامة والتدابير التي تعمل على اتخاذها، وخاصة على مستوى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

أولاً: تصور الحكومة لمسألة تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد

السيد الرئيس،

لا شك أن محاربة الفساد وتخليق الحياة العامة هو مسار طويل ومعقد، يستوجب علاوة على الإرادة السياسية القوية، مجهوداً وتعبئة جماعيين من خلال إشراك كافة الإدارات والهيئات، وانخراط المجتمع المدني والإعلام والمواطنين من أجل القضاء على مسببات الفساد ودعم الجانب التربوي والتوعوي من أجل وقف التطبيع معه والانتقال من التنديد إلى التبليغ والحرص على إنزال القانون كلما تم ارتكاب فعل الفساد.

ولقد أكد جلاله الملك حفظه الله في خطابه بمناسبة الذكرى 17 لعيد العرش المجيد أن "مكافحة الفساد هي قضية الدولة والمجتمع: الدولة بمؤسساتها، من خلال تفعيل الآليات القانونية لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة، وتجريم كل مظاهرها، والضرب بقوة على أيدي المفسدين، والمجتمع بكل مكوناته، من خلال رفضها، وفضح ممارسيها، والتربية على الابتعاد عنها، مع استحضار مبادئ ديننا الحنيف، والقيم المغربية الأصيلة، القائمة على العفة والنزاهة والكرامة".

وعملا بالتوجهات الملكية السامية، وترصيدا لحصيلة الإنجازات كما الإخفاقات التي سجلتها بلادنا في التعامل مع هذه الإشكالية المعقدة، أفرد البرنامج الحكومي محوره الثاني لمسألة تعزيز قيم النزاهة وإصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة، وذلك من خلال سبعة روافع أساسية، وهي:

1. تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة عبر ضمان التنزيل الأمثل للاستراتيجية

الوطنية لمحاربة الفساد بتخصيص الموارد اللازمة لها وإرساء نظام فعال لتتبعها وتقييمها؛

2. استكمال تأهيل الترسانة القانونية وخاصة ما يهم اعتماد ميثاق المرافق العمومية؛ ودعم

مؤسسات الحكامة وتفعيلها، ولاسيما دعم مجلس المنافسة والهيئة الوطنية للنزاهة

والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛

3. تعزيز التقائية ونجاعة السياسات العمومية من أجل تحسين أدائها والرفع من نجاعة

الإنفاق العام، والاستثمار العمومي بصفة خاصة مع مأسسة التقييم في تدبير

الاستراتيجيات القطاعية؛ وإحداث آلية تحت إشراف رئيس الحكومة تختص بمتابعة

التقارير الصادرة عن هيئات الحكامة والتفتيش والمراقبة ومتابعة تنفيذ توصياتها؛

4. إصلاح المالية العمومية وترشيد النفقات عبر مواصلة تفعيل القانون التنظيمي لقانون

المالية؛ ومواصلة الإصلاح الضريبي وخاصة تحسين مردودية التحصيل وتبسيط مساطره

وإقرار العدالة الجبائية؛ وتوسيع الوعاء الضريبي ومحاربة التملص والغش الضريبي،

وتطبيق المنظومة القانونية المتعلقة باحترام آجال الأداء من طرف الوزارات والمؤسسات

العمومية والجماعات الترابية؛

5. إصلاح الإدارة والمؤسسات العمومية عبر مباشرة إصلاح شامل وعميق للإدارة يعتمد

أساسا على الإدارة الرقمية والتدبير المبني على النتائج؛ ومراجعة منظومة الوظيفة

العمومية، ورقمنة وإلزامية نشر المساطر الإدارية ببوابة الخدمات العمومية وعن طريق

جميع الوسائل المتاحة، والتقيد باحترامها، ولا سيما المساطر المتعلقة بنزع الملكية وبالمقاولات

وبتحسين مناخ الأعمال والمغاربة المقيمين بالخارج، واعتماد منظومة متكاملة لتدبير

الشكايات تتضمن وضع إطار تنظيمي لتدبيرها، يكون ملزما للإدارات العمومية والجماعات

الترابية والمؤسسات العمومية، ويحدد مسطرة وآجال معالجة الشكاية، وكذا تطوير بوابة

وطنية موحدة للشكايات.

6. تحسين حكامه وتمويل المؤسسات والمقاولات العمومية عبر إخراج القانون المتعلق بمنظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وعلى هيئات أخرى؛ وتعيين ميثاق الممارسات الجيدة لحكامه المؤسسات والمقاولات العمومية وتعميم تفعيله؛

7. وضع آليات الشفافية في تدبير المال العام عبر تفعيل نشر اللوائح السنوية لسندات الطلب التي أنجزتها الإدارات والمؤسسات العمومية لتكريس الشفافية؛ وتعميم نشر لوائح المستفيدين من الدعم العمومي؛ وإحداث بوابة إلكترونية موحدة خاصة بالمعلومة العمومية.

وكما تعلمون، فقد كان هذا الموضوع أحد المحاور الرئيسية في برنامج عمل الحكومة خلال الولاية السابقة، حيث تم اتخاذ جملة من التدابير من أجل مكافحة الفساد، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إحداث الرقم الأخضر للتبليغ عن الرشوة من أجل التشجيع على التبليغ على أفعال الفساد، مما مكن من ضبط 29 متهما في حالة تلبس، تمت إدانة بعضهم فيما لا زال البعض الآخر في طور التحقيق؛

- الخروج من اللوائح السلبية لمجموعة العمل المالي G.A.F.I بفعل التعديلات التي أدخلت على المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- تفعيل مبدأ تعميم مباراة التوظيف بالوظيفة العمومية ونشرها بالبوابة الوطنية -emploi-public.ma؛

- إصدار القانون التنظيمي والمرسوم الخاص بالتعيين في المناصب العليا؛
- إصدار القانون المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والقانون المتعلق بمجلس المنافسة؛

- مراجعة المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية وإحداث اللجنة الوطنية للطلبات العمومية؛
- مراجعة القانون التنظيمي للمالية للدولة الذي يدعم الشفافية في مالية الدولة وإصلاح المراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية؛

- تفعيل القانون رقم 37.10 في شأن حماية الضحايا والشهود والمبلغين والضحايا والخبراء، حيث تم إعمال هذا التشريع في 22 قضية؛

- التفاعل مع تقارير هيئات الرقابة والحكامه، حيث تم خلال سنة 2016 تسجيل 2992 متابعة تتعلق بجرائم الفساد، كما أحال المجلس الأعلى للحسابات على وزارة العدل 57 قضية في إطار المادة 111 من مدونة المحاكم المالية، وقد أحييت جميعها على القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية

المناسبة بشأنها، كما أحالت الوزارة تلقائيا بناء على تقارير هذا المجلس 55 قضية، تهم مؤسسات عمومية وجماعات محلية رصدت بها أفعال يشتبه في كونها تشكل جرائم معاقب عليها قانونا؛

- وبالإضافة إلى الجهود المبذولة على الصعيد الوطني، فإن المغرب منخرط وبفعالية في الاهتمام الدولي من خلال المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وبشكل إرادي في آلية استعراض تنفيذ هذه الاتفاقية الأممية.

ثانيا: التدابير المتخذة على مستوى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية

لمكافحة الفساد

السيد الرئيس،

لقد نصت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي تمت المصادقة عليها من قبل الحكومة في أواخر دجنبر 2015، على ما يلي:

- اعتماد رؤية تهدف إلى "الحد من الفساد بشكل ملموس في أفق 2025"؛
- تحديد هدفين أساسيين يتمثلان في تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات من خلال جعل الفساد في منحنى تنازلي بشكل ملموس ومستمر، وتعزيز ثقة المجتمع الدولي لتحسين ترتيب بلادنا في التصنيفات الدولية ذات الصلة؛
- اعتماد أربع مرجعيات: التوجيهات الملكية والمبادئ الدستورية والبرنامج الحكومي والالتزامات الدولية كالاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد؛
- الاستناد على خمسة ركائز، وهي ركائز تتوحد حولها التجارب الدولية الناجحة، ويتعلق الأمر ب:
 - الحكامة: من خلال تعزيز الشفافية وتيسير الوصول إلى المعلومات، وربط المسؤولية بالمحاسبة وتقوية دور هيئات الحكامة وتفعيل الحكامة الترابية وعقلنة تدبير المال العام؛
 - الوقاية: من خلال تبسيط المساطر الإدارية وتقوية دور المؤسسات الرقابية وتخليق مختلف القطاعات وتعزيز دور المجتمع المدني؛
 - الزجر: من خلال تعزيز الترسانة التشريعية والتنظيمية وإحداث آليات للرصد والمتابعة والسمهر على تنفيذ الأحكام وتطبيق القانون واسترداد الموجودات والأموال المنهوبة؛
 - التواصل والتوعية؛
 - التربية والتكوين.
- وتنظم مختلف الإجراءات والتدابير التي تتضمنها الاستراتيجية في أزيد من 230 مشروعا تتشكل في عشرة برامج رئيسية على مدى عشر سنوات.

ولضمان التقائية مختلف مكونات الاستراتيجية، يتولى تنسيق تنزيل كل برنامج القطاع الوزاري الأكثر قرباً من مضمونه، أو شركاء عن القطاع الخاص.

ولتحقيق الأهداف المتوخاة، تم اعتماد منهجية مبنية على:

- إعطاء الأولوية للمجالات الأكثر عرضة للفساد، وخاصة قطاعات الصحة والأمن والعدل والجماعات الترابية، وفق الباروميتر الدولي للفساد وتقرير الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وتحليل المخاطر الخاصة بكل مجال، مع التركيز على الإجراءات العملية وذات التأثير المباشر على الفساد.

- تحديد المسؤوليات، باعتماد نظام للتعاقد ما بين كافة المتدخلين حسب كل برنامج حيث تم التوقيع على اتفاقات من أجل تنزيل كافة المشاريع؛

- تحديد آجال لتنزيل مختلف برامج الاستراتيجية على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

ومن أجل الإشراف الجيد والمنتظم على تنزيل هذه الاستراتيجية، سيتم تأسيس اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد كآلية للحكومة تتولى تتبع تنفيذ مختلف التوجيهات الاستراتيجية والتدابير والمشاريع والإجراءات الكفيلة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ونشر قيم التخليق والشفافية، ومواكبة مختلف القطاعات المعنية ببرامج السياسة العمومية المتعلقة بمكافحة الفساد.

وفي هذا الاتجاه، ستم المصادقة قريباً على مشروع المرسوم المتعلق بإحداث "اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد" وكذا أجهزة فرعية مساعدة لها.

وسيمكن إحداث هذا الإطار المؤسسي، الذي يضم مختلف السلطات الحكومية والمؤسسات والهيئات المعنية بمكافحة الفساد وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، تحت رئاسة رئيس الحكومة، من تتبع مختلف برامج وإجراءات وتدابير مكافحة الفساد، وكذا ضمان ديمومة تنفيذ وتنزيل هذه المشاريع وتقييم مستويات الإنجاز والآثار.

وستعقد هذه اللجنة اجتماعات دورية تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة.

أما بخصوص تحسين الاستقبال والرفع من جودة خدمات القرب لفائدة المواطنين، فقد تم الشروع في تحديث ستة ملحقات إدارية بعمالة الرباط كنموذج سيتم تعميمه فيما بعد على باقي الوحدات الإدارية للمملكة، مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصياتها المجالية والمرفقية.

وتتضمن خطة التحديث الإجراءات التالية:

- إحداث هوية بصرية خاصة بالملحقة الإدارية؛

- تحسين الاستقبال بالملحقة الإدارية من خلال اعتماد الميثاق الوطني للاستقبال وتكوين الموظفين المسؤولين عن استقبال المرتفق وقضاء أغراضه؛

- تعميم أنظمة تدبير صفوف الانتظار؛

- تعميم عملية تسليم إشعار بالتوصل عند إيداع كل وثيقة إدارية؛
- تحديد آجال تقديم مختلف الخدمات المطلوبة من طرف المرتفق؛
- وضع وتحديث أنظمة معلوماتية تمكن من حسن تقديم الخدمات للمرتفق وفق أعلى معايير الجودة والفعالية والنجاعة؛
- العرض الإلكتروني للمساطر الإدارية الأكثر تداولاً من خلال شاشات تلفزيونية بالملحقة، مع وضع دلائل بهاته المساطر بمكتب الاستقبال بها؛
- إحداث خلايا خاصة بالشكايات على مستوى الملحقة الإدارية تهدف إلى إيجاد حلول لمشاكل المرتفق وفق ما يقتضيه القانون، وتحديد آجال للموافاة بالنتائج.
- ويرتقب أن يتم افتتاح هذه الملحقات النموذجية في الأشهر المقبلة.
- وبالنظر إلى أهمية التكوين في إعداد موارد بشرية متشعبة بثقافة تخليق الحياة العامة، فقد تقرر وضع برنامج خاص بمحاربة الفساد بالمعهد الملكي للإدارة الترابية ابتداء من السنة المقبلة 2017-2018.

كما سيتم دعم وهيكله أقسام الجرائم المالية بمحاكم الاستئناف التي أحدثت بها، عبر بناء فضاءات خاصة بهذه الأقسام وتكوين القضاة والموظفين العاملين بها وتنفيذ إجراءات استعجالية لتحقيق النجاعة القضائية.

السيد الرئيس،

إن نجاح الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد يستدعي تضافر جميع الجهود حكومة وبرلمانا وهيئات سياسية ومجتمعا مدنيا لتطويق هذه الآفة والحد من تداعياتها، وبناء مجتمع تسوده القيم الأخلاقية والنزاهة والمحاسبة.

وفي هذا الصدد فإنه يتعين الإسراع بالمصادقة على مشروع القانون المتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومة، المعروف الآن على أنظار مجلس المستشارين وكذلك مشروع قانون رقم 10.16 بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي الذي يتضمن مقتضيات تتعلق بتخليق الحياة العامة، والذي هو معروض أمام مجلسكم الموقر.